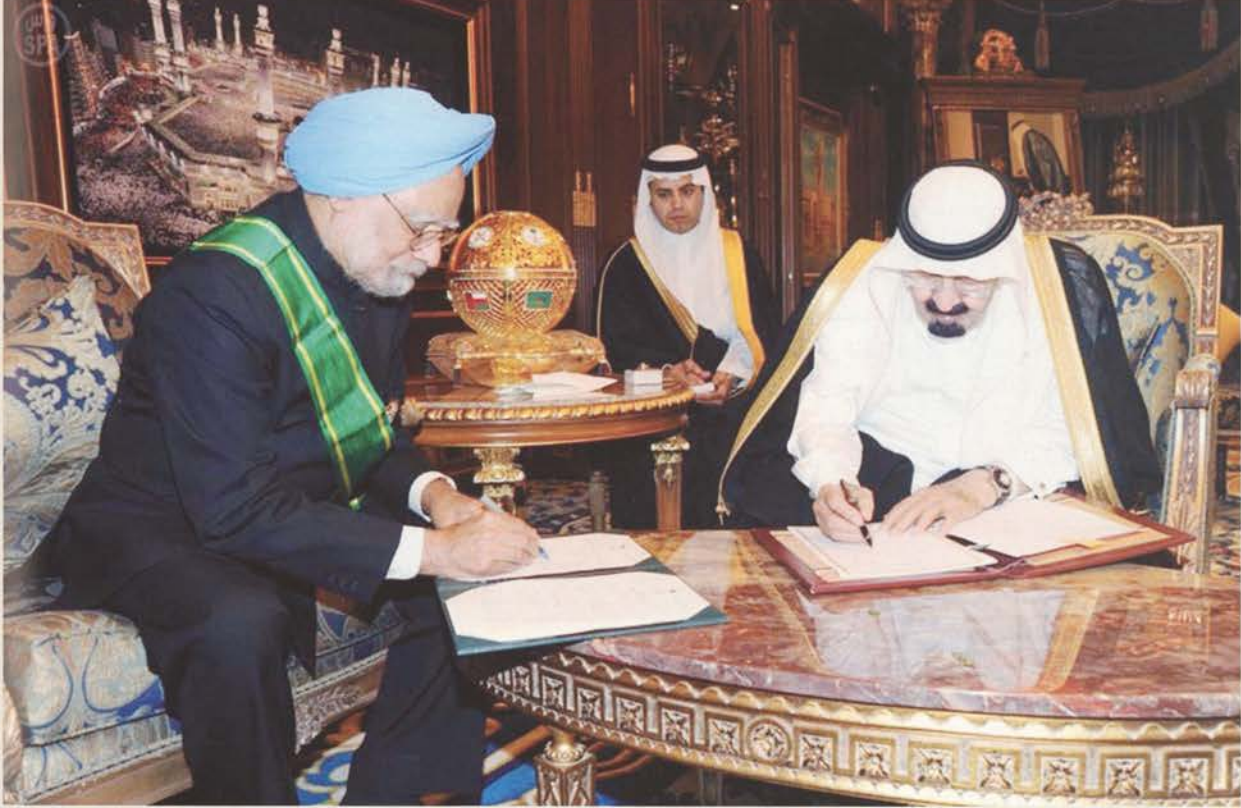


المليك متفائل دائما رغم الظروف العالمية الصعبة ويقول: الاقتصاد السعودي بخير دائما بإذن الله



القطاع الخاص، ورغم الأزمة العالمية إلا أن الرغبات الخارجية للاستثمار في المملكة زادت خلال العام الماضي، وتحسن الناتج الوطني نسبياً وتراجع التضخم، وكل ذلك بشائر خير ويضفي متانة على الاقتصاد السعودي.

وهذا الأمر لا ينطبق على المملكة وحدها ففي دول (التعاون) الأوضاع الاقتصادية - كما أرى وأتابع - بخير وهي إلى مزيد من التحسن، وهذا أمر يسعدنا ويفرحنا جداً، كنا توقعنا في بداية العام أن تتراوح أسعار النفط ما بين ٧٥ وثمانين دولاراً للبرميل الواحد، وهو السعر العادل، وها هي الأسعار تتوافق مع توقعاتنا والأسعار النفطية إلى ثبات وربما إلى ارتفاع عاقل.

وكان يحفظه الله في مقابلة معه عام ١٩٩٨م عندما تم سؤاله عن توقعاته لميزانية عام ١٩٩٩م في ضوء تراجع أسعار

في إحدى المقابلات الأخيرة مع خادم الحرمين الشريفين في محرم ١٤٣١هـ قال: لابد من التأكيد أن الاقتصاد السعودي بخير، والتأثير الذي تركته الأزمة المالية العالمية كان محدوداً، وهو ناتج عن الذعر الذي ساد أوساط العامة، وهذا أمر طبيعي لم يحدث وقتاً حتى عاد الناس واطمأنوا إلى المعالجات التي اتخذتها الدولة في هذا الشأن.

يقوده قطاع حكومي متمرس وقطاع أهلي خبير بمجريات أمور العالم الاقتصادية، أما فيما يتعلق بالاقتصادات الدولية وما تعانیه من ذيول الأزمة فإننا نرى أنها لاتزال تعاني إلا أنها تتجه نحو التعافي السريع، ومن الطبيعي أن تتأثر دول الإقليم الخليجي من ذلك، لكن التأثيرات لم تكن بحجم الذعر الذي ساد العامة كما قلت، فصناديقنا السعودية السيادية لم تتأثر، والنمو السعودي لا يزال يرتفع ليس بسرعة ولكن من دون تراجع، ونحن الآن أمام اقتصاد نشط، أكان على صعيد الدولة أم

للقمة كانت الأزمة الاقتصادية مؤلمة لبعض الدول، وما طالنا منها ليس أكثر من تأثير غير موجه نتيجة ذعر العامة كما قلت، لكن كانت أجهزتنا الاقتصادية مدركة لكل ذلك واتخذت ما يجب أن يفعل، ولقد كانت ميزانيتنا في عام ١٤٢١هـ أعلى مما كانت عليه في السنة التي سبقتها، على الرغم من الأزمة المالية العالمية، وهذه السنة ستكون أفضل من السنة الماضية وهذا سينعكس إيجابياً على الاقتصاد السعودي، وهو عموماً في حالة ممتازة جداً ولله الحمد. فالمملكة لديها وعي استثماري وطني

الراعي الذهبي



البتترول والظروف الاقتصادية التي يمر بها العالم قال: أود أن أقول بداية انه وبالرغم من الظروف الاقتصادية الخائفة التي يمر بها العالم إلا أن أقتصادنا السعودي ظل متماسكا لكننا لا يجب أن ننكر أننا جزء من هذا العالم وأنا تأثرنا ببعض ما وقع في العديد من بلدانه من هزات مالية أو اقتصادية وان مواردنا بسبب ما أسميته تراجع أسعار النفط قد تأثرت كثيرا لكننا في المملكة نبذل جهودا كبيرة لتحقيق التوازن والتقليل من حدة تلك التأثيرات السلبية فمن ناحية فإننا ندرس بعمق كل البدائل في ضوء الاحتمالات التي تتبى عنها المؤشرات الاقتصادية ومن ناحية أخرى نعمل على اتخاذ إجراءات وضوابط لأنفاق المال العام وترشيده ليس على مستوى أجهزة وقطاعات الدولة فقط وإنما على مستوى الوطن ككل.

وقال كل ما أستطيع قوله في هذا الصدد هو أن الدولة جادة في ضبط الأنفاق وإقرار خطط عملية لتوفير بدائل حيوية للدخل الوطني ولا يعني هذا الاستغناء عن النفط أو التقليل من شأنه لكنه يعني بكل تأكيد البحث عن مصادر أخرى لدعم وتعزيز الدخل الرئيسي للدولة.

وحول سؤال عن تفاؤل سموه تجاه قدرة الاقتصاد السعودي على الصمود قال: تفاؤلي لا حدود له وقد أثبتنا في أكثر من مرة للذين قالوا لنا أن أقتصادكم معرض للخطر وان عليكم أن تعملوا كذا وكذا أن المملكة في ظل قيادة أخي خادم الحرمين الشريفين الرشيدة قادرة على تجنب الهزات التي وقعت في بعض دول العالم وان الحكومة تتصرف بشكل هادئ ومدروس وتتخذ من الإجراءات ما يجب البلاد أي ضرر محتمل وسوف نطبق ما يتلاءم مع أوضاعنا ولا يعرض المواطن لأية اعباء يقدر الامكان ولاسيما ذوي الدخل المتوسط أو المحدود، فالمواطنون ورخاء معيشتهم واستقرار حياتهم هو هاجسنا الأول والأخير ومهمة الدولة هي التوفيق بين سياسة الترشيد للحد من التضخم أو الركود وبين التخفيف من آثار تلك الإجراءات الضرورية على حياة المواطنين.

وفي نفس العام أجاب عن سؤال عن استمرارية العجز في الميزانية وقال: نحن

الملك عبدالله بن عبدالعزيز علي أن الوضع الاقتصادي السعودي خصوصا والخليجي عموما بخير وأن التأثيرات التي تركتها الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد السعودي كانت محدودة جدا.

أما فيما يتعلق بالأقتصادات الدولية وما تعانیه من ذيول الأزمة فإننا نرى أنها لا تزال تعاني إلا أنها تتجه نحو التعافي السريع، ومن الطبيعي أن تتأثر دول الإقليم الخليجي من ذلك، لكن التأثيرات لم تكن بحجم الذعر الذي ساد العامة كما قلت، فصناديقنا السعودية السيادية لم تتأثر، والنمو السعودي لا يزال يرتفع ليس بسرعة ولكن من دون تراجع، ونحن الآن أمام اقتصاد نشط، أكان علي صعيد الدولة أم القطاع الخاص، ورغم الأزمة العالمية إلا أن الرغبات الخارجية للاستثمار في المملكة زادت خلال العام الماضي.

لسنا الدولة الوحيدة في العالم التي تواجه ميزانياتها عجزا حتى الولايات المتحدة تواجه نفس الوضع وكل دول العالم تلجأ فيما تلجأ إليه من طرق إلى الأقتراض بآلاف البلايين وليس عيبا أن يكون لدينا عجز وليس عيب أن نفترض ولو أردنا ذلك غدا لتدافعت معظم بنوك ومصارف العالم ومؤسساته المالية لأقراضنا بمجرد أن نرفع اصبعنا ونعطي إشارة بذلك فتحن لسنا دولة ضعيفة أو عاجزة عن تسديد التزاماتها التي تتحدد في ضوء احتياجاتها كما إننا لسنا بلدا مفلسا لا يستطيع تغطية ديونه أو تلبية احتياجات التنمية فيه فتحن بحمد الله نملك ثروات هائلة ليست بترولية فحسب ولكن معدنية ايضا.

قوة محدودة

وفي حديث صحفي آخر هذا العام أكد

